بعد تمامها لم يمنع ذلك استحقاق المدة الفسخ وان صدقته زاد
امتهل لها في الايلاء وما قاله وان كان قبل ضرب السنة كان ادعت
عجزه عن الوطي فاقر به وادعى انه سبب السحر لم يمنع دعواه ذلك
ضرب القاضي المدة بناء على ان العنة لا تعتبر فيها العجز الخلقي فلم تنتقل
من عن امرأة دون اخرى او عن قبل امرأة دون دبرها او عن
البكر دون الثيب كان لامرأته الفسخ بشرطه وان كان في اثناء السنة
لم يمنع دعواه حسبان المدة لا يمنع سبانها وهو ما نقله الرافعي
العزيز عن ابن القطان لكن قضية ما في البسيط والنهاية انه حبس
الزوج ومرضه الذي يتعذر معه الوطي مانع من حسبانها قال الاذرعي
وهو الحق اه فعليه يحمل ان امرأة اذا صدقته في دعوى العجز ان بلغ
بحسبه ومرضه ويحتمل خلافه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين حبسه
ومرضه بان العذر فيهما ظاهر لان حبس وفيه منوهم وانما قال
خبيران بالسحر بعد صيرورتهما عدلين بالتوبة مع مضي مدة الاستبراء
ان ذلك السحر مما يوجد به انحلال امرأته لاحتمال كونه غنيا اصالة
وتعذر ليس بالسحر خاصة ولم يقل لذلك بالنسبة لحبسه ومرضه
احالة على التعذر بحبس لقوته فلو قلنا بقضيته كلام البسيط والنهاية
من عدم حسبان مدة مرضه وحبسه وسلمنا قياس السحر عليهما فان
ادعاه وكذبته فالقول قولها بيمينها فتحلف انها لا تعلم انه سحر لان
ذلك حلف لنفي فعل غير الحالف وبهيمته ورقيقه وبالجملة فالمفتى به
ما مر من حسبان مدة مرض الزوض وحبسه فالسحر وان ثبت ولي
من ذلك والله اعلم **مسئلة** اذا اشترى زوجة ابيه وقلنا لا
يفسخ النكاح فحدث له اولاد فذكرتم لنا في المسئلة ان غير واحد رجح
برقهم فالمسؤول من فضلكم بيان ذكر من صرح بذلك فان عندنا
مضعفات الشيخ ابن حجر على الارشاد وعلى المنهاج وكذا عندنا شرحا
القاضي ذكر يا على البهجة والروض ولم نر التصريح بذكر الحريه والا
الرق فانما ذكروا الخلاف في ثبوت الاستيلاد وعدمه والا تلازم
بين عدم الاستيلاد والرق والذي مرجوحه عدم الاستيلاد وعلق

برضاه

برضاه برقهم وهذا تعليل لعدم الاستيلاد لا للرق فما معنى قولهم ابتداء
هل هو محترز عن شيء ام لا ولم لا ينظر لشبهة الاب في مال الولد كما نظروا
اليها فيما اذا وطيها بغير نكاح وقد ذكر الشيخ شهاب الدين ابن حجر في
التحفة في امهات الاولاد على قول المنهاج ولا تصير ام ولد اما ملكها
ما لفظه بعد كلام ذكره وتملكه بالوملكها فرعه كان نكر امة اجنبي
ثم ملكها ابنه او عبد امة ابنه ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلو اولدها ثبت
الاستيلاد وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني اه فهل هذا مبني على وجه
الثاني في امر افتونا ما جورين عن اجاب رضي الله عنه اعلم ان الجواب
الذي كنت كتبته في حكم ملك الولد زوجة ابيه هو الذي درج عليه
جهابذة الاصحاب منهم اماما المذهب وشيخاه الرافعي والنووي
رحمهم الله كافتهم والا فالخلاف في المسئلة لا ينكر والحكم فيها مقرر غير
انك ايها السايل انما اردت ان ابين لك من صرح بذلك وهاءنا اساعفك
لكن بقاعدة هي لذكر اساس ومع استحضارها يتبين الانتساب
وهو ان ولد الامة يتبعها في الرق سواء كان الواطي حر لهم عبدا والوطي
بزنا ام بنكاح ام شبهة وقد ضمنها زوجته الامة ولم يخرج عن ذلك الاستيلاد
الا اذا استولد هو او اصله الحر الامة فان الولد ينعقد حرا ويثبت
الاستيلاد للمستولد فينتقل في مسئلة استيلاد الاصل الحر ملكه الامة
قبل وقوع ما به في رحمها بشرطه وهو كونه حرا كما مر وكونها لفرعه
والا بان كان رقيقا وهي قد ولدت لفرعه فالولد حر للشبهه وعليه
قيمته وذلك مشهور والا في نكاح الغرور والا اذا وطي امته يظنها
زوجته الحرة او مستولدته والا اذا نكح مسلم حرامته ثبتت بعد حملها
منه فان الولد محكوم باسلامه فلا يتبع امه في الرق هذا حاصل
ما استفيد من كون ولد الامة رقيق وهي قاعدة ذكرها الاصحاب
في النجاسة حيث تكلموا على نجاسة المستولد وقد كنت نظمتها فقلت

الفرع يتبع اشرف الابوين في دين وفي بدل واحد الحريه
والاخس في نجس وحرمة اكله ونكاحه مع حرة لذي نجه
واباه في شب وبيع امكا في سومها والرق والحريه
والاخت في باب الزكاة واغلظ الابوين في باب الجزا وتمت

Copyright © University